مجموعة العشرين أمام تحدي إنهاء السرية المصرفية

واشنطن ـ أ.ف.ب: ستكون امام دول مجموعة العشرين الغنية والناشئة التي اجتمعت امس في واشنطن الفرصة لرفع جزء كبير من السرية المصرفية اذا ما وافقت على رفع سلسلة من الاجراءات التي تعزز بشكل كبير مكافحة التهرب الضريبي الى المستوى الدولي.

وترحب العديد من الدول بهذا الاجراء من بينها الولايات المتحدة ومعظم الدول الاوروبية، الا انه يتبقى اقناع باقي دول مجموعة العشرين بجعل التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية القاعدة الدولية الجديدة في هذا المجال.

وعملية التبادل هذه تجرى حاليا «حسب الطلب» واستجابه فقط لطلب رسمي ومفصل، وهو ما يعتبر غير كاف في نظر بعض الدول والمنظمات غير الحكومية المشاركة في مكافحة الجنات الضريبية.

وعادت هذه القضية الى الواجهة مع كشف الآلاف من الحسابات السرية في الخارج فيما عرف بـ «اوف شور ليكس». وتزايدت المعلومات عن هذه الايداعات الخارجية منذ اسابيع بفضل التجمع الدولي لصحافيي التحريات وهي منظمة غير حكومية مقرها واشنطن حصلت على اقراص صلبة تشتمل على 2,5 مليون بيان سري عن الجنات الضريبية. وقال وزير المالية الفرنسي بيار موسكوفيسي الخميس الماضي للصحافيين على هامش اعمال الجمعية الربيعية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي «لقد فتح الباب لانهاء السرية المصرفية ولم يعد مواربا فقط وهذا امر بالغ الاهمية».

الا انه يتعين الان ان يترجم هذا التقدم على المستوى الدولي كما اوضح الوزير.

واعرب موسكوفيسي ايضا عن رغبته في ان تعتمد مجموعة العشرين القواعد الدولية في مجال الشفافية لتفادي على سبيل المثال ان تحول شركات وهمية دون مكافحة التهرب الضريبي بفاعلية.

وقال الوزير «اذا كنا قادرين داخل مجموعة العشرين على تحقيق تقدم كبير في هذين الاتجاهين فاننا سنكون قد قمنا بعمل عظيم الفائدة».

من جانبها، قالت منظمة ترانسبيرنسي انترناشونال (الشفافية الدولية) في رسالة موجهة الى وزراء المالية «هذه السنة اتخذت سلسلة من الاجراءات على المستوى الاوروبي، والآن على مجموعة العشرين كلها الحفاظ على هذه الانطلاقة واجراء اصلاح مالي عالمي».

وسيكون على مجموعة العشرين ايضا بحث وضع الاقتصاد العالمي الذي مازال يعاني من الركود في اوروبا، وجددت الولايات المتحدة والدول الناشئة هذا الاسبوع دعواتها الى اوروبا لبذل المزيد من اجل النمو.

كما اشارت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستين لاغارد الخميس الماضي الى ان البنك المركزي الاوروبي هو الوحيد من البنوك المركزية الكبرى في العالم الذي مازال يملك هامش مناورة. واضافت في مؤتمر صحافي «سيكون عليهم ان يحددوا بكل استقلالية الوقت الذي يجب ان يستخدم فيه هذا الهامش لخفض معدلات فوائده». من جانبهم يسعى الاوروبيون الى التأكيد لشركائهم على «جدية» التزامهم بمكافحة العجز العام مع تجنب فرض سياسات تقشفية.

في هذا الاطار، قال موسكوفيسي «الكل يدرك اليوم ان اضافة التقشف الى الركود سيكون خطأ فادحا».

وكان الوزير الفرنسي اكد في وقت سابق امام مجموعة من المصرفيين والمستثمرين على مدى تمسك فرنسا بخفض دينها رغم انها اضطرت الى التخلي عن هدفها في بلوغ نسبة 3٪ من العجز العام مقارنة باجمالي الناتج الداخلي لهذا العام.

بنوك الصين تواجه مخاطر ارتفاع القروض المعدومة

بكين ـ رويترز: قالت لجنة الرقابة على البنوك الصينية امس إن البنوك الصينية تواجه مخاطر متزايدة من أن قروضها قد لا تسدد في بعض المناطق وبعض القطاعات. وقالت اللجنة في بيان على موقعها على الإنترنت «هناك ارتداد للقروض المتعثرة ومخاطر تعرض متزايدة في بعض المناطق والقطاعات. القطاع المصرفي مازال يواجه مخاطر كبيرة». وتعهدت اللجنة بالحد من ارتفاع القروض المتعثرة وتصعيد الجهود للتخلص من القروض المشكوك في سدادها عن طريق إعادة هيكلة الديون.

البنوك تسدد للبنك المركزي الأوروبي 10,9 مليارات يورو من قروض الأزمة

فرانكفورت ـ رويترز: من المنتظر أن تسدد البنوك مبكرا 10,941 مليارات يورو (14,31 مليار دولار) من قروض الأزمة للبنك المركزي الأوروبي الأسبوع المقبل وهو مبلغ اكبر من المتوقع مع تراجع المخاوف بشأن استقرار منطقة اليورو. وقال ماريو دراجي رئيس البنك المركزي الأوروبي في وقت سابق هذا الشهر إن منطقة اليورو «في وضع يؤهلها الآن للتعامل مع أزمات خطيرة». وأكد كذلك على أن البنك المركزي الأوروبي سيقدم سيولة غير محدودة للبنوك مادامت تحتاجها. وضخ المركزي الأوروبي أكثر من تريليون يورو في بنوك المنطقة في عمليتين طويلتي الأجل لإعادة التمويل في ديسمبر 2011 وفبراير 2012.

في لقاء على هامش زيارته لتركيا
الصالح يدعو رجال الأعمال الأتراك إلى الاستثمار في الكويت

اسطنبول ـ كونا: دعا وزير التجارة والصناعة انس الصالح امس رجال الاعمال الاتراك الى الاستثمار في الكويت مؤكدا ان كل القطاعات الاقتصادية مفتوحة أمام الاستثمارات الاجنبية.

وقال الوزير الصالح في لقاء إفطار نظمه مجلس العلاقات الخارجية الاقتصادية على هامش زيارة الوزير ان الحكومة الكويتية والقطاع الخاص في الكويت يرحبان معا بالقطاع الخاص التركي للدخول في مشاريع استثمارية في البلاد.

وأضاف ان الاستثمار في الكويت متاح أمام رجال الأعمال الاتراك وليس فقط قطاع البناء والمقاولات، مطالبا القطاع الخاص التركي بتنويع الاستثمارات لتشمل قطاعات أخرى، وليس التركيز على قطاع البناء.

وأعرب عن استعداد الجانب الكويتي لتذليل العقبات التي قد تعترض القطاع الخاص التركي وتسهيل الاجراءات امام الاستثمارات التركية الراغبة بدخول السوق الكويتية، مشيرا الى قانون الاستثمار الاجنبي في الكويت الذي يشجع على الاستثمارات من الخارج مع الضمانات.

واعتبر الوزير الصالح ان القطاع الخاص هو الوحيد القادر على اخذ زمام المبادرة في هذا الاطار لكونه اكثر حيوية من القطاع العام كما انه الاقدر على قيادة الدورة الاقتصادية.

وأشار الى فحوى لقاءاته مع المسؤولين وممثلي الغرف التجارية في الجانب التركي الليلة الماضية، وقال انها سلطت الضوء على الامكانات المتاحة لتعزيز التعاون الاقتصادي وتقوية الروابط التجارية.

وأعاد التذكير بأن زيارته الى تركيا جاءت لترؤس وفد الكويت الى اجتماعات اللجنة الكويتية ـ التركية الاقتصادية المشتركة في دورتها التاسعة التي ستختتم اليوم، معتبرا ان هذه الاجتماعات تأتي تحضيرا لزيارة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الى تركيا أواخر الشهر الجاري.

من جانبه اشاد وزير المالية التركي محمد شمشيك بمستوى العلاقات السياسية التي تربط البلدين ووصفها بالممتازة، مؤكدا ان العلاقات الاقتصادية تشهد نموا متسارعا يتناسب وحجم العلاقات في الجانب السياسي.

وأكد الوزير شمشيك اهمية تقوية الروابط التجارية بين تركيا والكويت وتعزيز العلاقات الاقتصادية عبر الدخول في مشاريع مشتركة بين القطاعين الخاص في كلا البلدين.

وتطرق في كلمته الى الحالة الاقتصادية لتركيا مستعرضا الارقام في السنوات الماضية مع الارقام الحالية لاقتصاد بلاده، مؤكدا ان الاقتصاد التركي حقق نجاحا باهرا في السنوات العشر الاخيرة.

وعزا هذا النجاح الى الاستقرار السياسي الذي شهدته البلاد بوصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في عام 2002 وتمكنه من تشكيل حكومة منفردا ما جعله قادرا على إقرار الاصلاحات الاقتصادية وسن تشريعات لتحفيز الاستثمارات.

أنس الصالح خلال لقاء مجلس العلاقات الخارجية الاقتصادية

ميركل: على دول اليورو أن تصبح أكثر قدرة على التنافسية

برلين ـ د.ب.أ: ذكرت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أنه يتعين على دول مجموعة اليورو أن تصبح أكثر قدرة على التنافسية. وقالت ميركل في مقابلة مع صحيفة «بيلد» الألمانية امس «أريد قارة قوية في الأداء تقدم لمواطنيها الرخاء في المستقبل أيضا.. على أوروبا أن تكون رائدة في العالم، لكننا لسنا كذلك في كثير من المجالات».

وردا على سؤال حول ما إذا كانت سياسة الإصلاح في ألمانيا يمكن اتخاذها نموذجا لأوروبا، قالت ميركل إنها تعتبر بلادها نموذجا للإصلاحات المجدية.

وفي الوقت نفسه، أشادت ميركل بجهود الإصلاح في جنوب أوروبا، وقالت: «جميع دول جنوب أوروبا بدأت بشكل أو بآخر الإصلاحات الضرورية حتى تستطيع الوقوف مجددا على طريق ثابت».

وذكرت ميركل أنها تعلم أن كثيرا من الناس يعانون من برامج التقشف وقالت: «لكن القاعدة السارية هي: كل دولة يمكنها أن تعيش على الدوام مما تنتجه.. كل دولة تحتاج إلى اقتصاد قادر على التنافسية وأساس صناعي، كبر أو صغر.. الرخاء القائم على الاستدانة لم يعد يجدي، وهذا أمر ينبغي أن يكون واضحا للجميع».

لاغارد تحذر من تعقد مشاكل الاقتصاد البريطاني

لندن ـ كونا: حذرت مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد من ان الاقتصاد البريطاني اصبح يواجه مشاكل كثيرة ومعقدة بسبب عدم قدرة سياسة الحكومة على تحريك عجلة النمو الاقتصادي المنشود.

واكدت لاغارد في تصريحات نقلتها معظم وسائل الإعلام ان خبراء صندوق النقد الدولي الذين يعكفون حاليا على اعداد تقارير مفصلة عن حالة اقتصاد البلاد يمكن ان يوجهوا توصيات لوزير الخزانة البريطاني جورج اوزبورن تدعوه الى تقليص الإجراءات التقشفية بهدف دعم النمو الاقتصادي المتعثر. ولفتت الى ان صندوق النقد سبق ان أوصى الحكومة البريطانية قبل عامين بضرورة تخفيف الإجراءات التقشفية في حال عدم نجاحها في إخراج الاقتصاد من حالة الركود مشيرة الى ان التقرير النهائي الخاص بأداء الاقتصاد البريطاني والذي سيصدر الشهر المقبل «لا يحمل أرقاما جيدة على الإطلاق». وجاءت تعليقات لاغارد بعد أسبوع على تصريحات كبير الاقتصاديين في صندوق النقد أوليفيه بلونشار والتي دعا فيها حكومة رئيس الوزراء ديفيد كاميرون الى ضرورة الإسراع في تغيير السياسة الاقتصادية للتعامل مع الضعف الذي يعانيه اقتصاد البلاد. وستلقي هذه التعليقات مزيدا من الضغوط والأعباء على وزير الخزانة جورج اوزبورن الذي واجه منذ العام الماضي ضغوطات داخلية من طرف أحزاب المعارضة وكبرى المؤسسات الاقتصادية المستقلة التي ظلت تدفع باتجاه زيادة إنفاق الدولة على المشاريع الكبرى بهدف خلق مناصب العمل وتحريك الاقتصاد. كما تلقى اوزبورن في شهر فبراير الماضي مفاجأة غير متوقعة عندما أعلنت وكالة (موديز) تخفيض التصنيف الائتماني للاقتصاد البريطاني من الدرجة العليا (ايه ايه ايه) الى الدرجة الثانية (ايه ايه 1) وذلك لأول مرة منذ عام 1978.

كريستين لاغارد

أرباح «غوغل» ترتفع 16٪ في الربع الأول

واشنطن ـ د.ب.أ: سجلت شركة «غوغل» العملاقة لخدمات الإنترنت امس زيادة في صافي أرباحها للربع المنتهي في مارس بلغت 16٪، مدفوعة بزيادة بلغت نسبتها 20٪ في إجمالي عدد النقرات على الإعلانات التي تظهر على عمليات البحث على شبكة الإنترنت. وقالت غوغل إن أرباح الربع الأول، باستثناء بعض البنود، بلغت 11,58 دولارا للسهم. وارتفع صافي الربح إلى 3,35 مليارات دولار. وبلغت إيرادات غوغل 13,97 مليار دولار، بزيادة نسبتها 31٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

«بوبيان» يستضيف إخصائيي «دار الشفاء»

استضاف بنك بوبيان عددا من الاخصائيين والاخصائيات من مستشفى دار الشفاء لتقديم استشارات صحية مجانية وتقديم خصومات خاصة لموظفي البنك وذلك في اطار حرص البنك على رعاية موظفيه والاهتمام بصحتهم. وقال البنك في بيان صحافي «تأتي هذه الخطوة حرصا من إدارة البنك على توفير أعلى مستويات الرعاية الصحية للموظفين من خلال اتباع إجراءات الوقاية التي يحرص عليها البنك وتشجيعهم على ممارسة الرياضة التي تمنع عنهم الأمراض انطلاقا من الحكمة المعروفة أن العقل السليم في الجسم السليم».

إخصائيو مستشفى «دار الشفاء» مع الموظفين

ستستمر لفترة طويلة من الوقت وتمتد من دولة إلى أخرى
أزمة منطقة اليورو.. خطط الإنقاذ المالي تحمل مفارقات قاسية

القاهرة ـ أ.ش.أ: يبدو أن أزمة منطقة اليورو ستستمر لفترة طويلة من الوقت وستتمدد من دولة لأخرى إذ لا يكاد الشركاء الأوروبيون في هذه المنطقة يضعون خطة للإنقاذ المالي في دولة ما حتى تظهر أزمة جديدة في دولة أخرى بل ان خطط الإنقاذ نفسها لم تسهم في تحسين أوضاع الدول التي شملتها مثل اليونان والبرتغال وإيرلندا وأخيرا قبرص.

وفيما كان يعتقد الأوروبيون أن أزمة قبرص قد حسمت بفعل خطة الإنقاذ المالي، إذ بهم يفاجأون بأزمة جديدة تندلع في البرتغال وبتفاقم سوء الأوضاع المالية والاقتصادية في اليونان، وبتحسن طفيف جدا في ايرلندا، وهو ما أجبر وزراء مالية دول الاتحاد الأوروبي على الموافقة يوم السبت الماضي على منح البرتغال وايرلندا مهلة إضافية مدتها سبع سنوات لسداد ديونهما المترتبة على حزمتي إنقاذهما، ما يعني افتراض الاتحاد الأوروبي أن الانتعاش المالي والاقتصادي قد يحدث خلال هذه السنوات، علما أن ديون البرتغال المستحقة لمنطقة اليورو تبلغ 68 مليار دولار، وتبلغ ديون ايرلندا نحو 52 مليار دولار.

لكن هذا الافتراض كما يرى المحلل الاقتصادي، مارتن والكر، في مقال حمل عنوان «سكرة الموت تلاحق اليورو»، ونشر على موقع «يونايتد برس إنترناشيونال» قد لا يبدو صحيحا إلى حد بعيد، وذلك بالنظر إلى التداعيات الاقتصادية والسياسية السلبية داخل هذه الدول جراء خطط الإنقاذ المالي، وكذلك لعدم معالجة الجذور الحقيقية لأزمة منطقة اليورو، حيث يعتقد والكر أن منطقة اليورو تدخل فيما يشبه دائرة «الموت البطيء» نتيجة الاستقطاعات المالية الحادة التي تترك تداعيات داخلية خطيرة.

أزمة منطقة اليورو وخطط الانقاذ المالي لم تسهم في تحسين اوضاع الدول

في هذا الإطار يمكن استدعاء تصريحات السياسي المخضرم، ماريو سواريس، الذي تولى رئاسة البرتغال سابقا ونقلها من الفاشية إلى الديموقراطية في سبعينيات القرن الماضي ويشغل الآن رئيس الحزب الاشتراكي الديموقراطي، الأسبوع الماضي، والتي ذكر فيها أنه «يجب على البرتغاليين إسقاط الحكومة الحالية ومحاربة سياسات التقشف التي تفرضها الترويكا الثلاثية المالية»، قائلا: «أصبحت الحكومة ألعوبة بيد دول منطقة اليورو، الحكومة باعت البلد ودمرت الاقتصاد في عامين من أجل عطاءات إنجيلا ميركل، البرتغاليون لن يكونوا قادرين على سداد الديون لأن الإنقاذ المالي هو إفقار للذات، وما دمت لا تستطع الدفع، فالحل الوحيد هو ألا تدفع».

وتتمثل الأزمة الجديدة في البرتغال في أن خطة الإنقاذ التي تقدر بنحو 102 مليار دولار تنفذها الترويكا الثلاثية (صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي، والاتحاد الأوروبي) تصيب البلاد بحالة من عدم الاستقرار الاقتصادي بسبب شروط خفض الإنفاق العام من خلال إجراءات التقشف وزيادة الضرائب، وهو ما أصاب موظفي القطاع العام بخفض أجورهم بنسبة من 20٪ إلى 25٪، وهو التقليص الذي أقرت المحكمة العليا بالبلاد بعدم دستوريته، ما يجعل من الصعب تقليص عجز الميزانية إلى 5,5٪، وهو الشرط اللازم لحصول البرتغال على الدفعة الثامنة من حزمة الإنقاذ التي أقرت في عام 2011.

وتؤكد تقارير سربت من الترويكا الثلاثية أن إنقاذ البرتغال لا يسير في طريق واضح بل إن البلد يغرق في وحل الديون، كما يقول والكر، حيث تحتاج البرتغال لنحو 19,7 مليار دولار إضافية، ما يعادل أكثر من ثلث العجز المالي الذي أدى إلى الأزمة المالية البرتغالية قبل نحو ثلاثة أعوام.

قبرص.. مفارقة قاسية

أما في قبرص فقد فاقمت خطة الإنقاذ المالي المحنة القبرصية، حيث ذكر المتحدث باسم الحكومة، كريستوس ستيليانديس، أن الدولة تحتاج الى 30 مليار دولار في إطار برنامج الإنقاذ المالي الدولي، وذلك بدلا من 21,6 مليار دولار التي تم إقرارها في مذكرة تفاهم منذ نوفمبر الماضي، فضلا عن 8,5 مليارات يجب على الحكومة تدبيرها من خلال فرض ضرائب جديدة وخفض الميزانية وتشديد الرقابة المثيرة للجدل على الودائع المصرفية.

بينما أصر وزير المالية الألماني، فولفجانج شوبيل، خلال قمة مع الشركاء الأوروبيين على أن تقتصر قيمة صندوق إنقاذ قبرص على العرض الأول الذي ورد بوثيقة التفاهم.

قبرص إذن ربما تسير على خطى البرتغال، إذ لم تسهم خطة الإنقاذ المالي، وما تحمله من شروط، سوى استمرار إضعاف وتراجع الاقتصاد، تحتاج قبرص الآن 30 مليار دولار فيما تقول الحكومة أيضا إن قبرص تواجه هذا العام انخفاضا حادا في معدل الناتج المحلي الإجمالي سيصل إلى 12,5٪. ويعني ذلك أن قبرص التي بلغ ناتجها الإجمالي في عام 2011 نحو 6 مليارات دولار أصبحت مطالبة بتحمل عبء مالي ضخم يعادل ثلاثة أمثال ناتجها القومي في ثلاث سنوات قبل بداية أزمتها الراهنة.

وربما تفسر هذه المفارقة القاسية كيف تنتقل أزمة منطقة اليورو من دولة إلى أخرى، فقد تضررت قبرص كثيرا جراء الأزمة اليونانية، إذ كانت تستثمر بكثافة في السندات السيادية اليونانية، وحينما قرر وزراء مالية منطقة اليورو إسقاط نسبة 50٪ من هذه السندات لإنقاذ اليونان ماليا، خسرت قبرص مليارات الدولارات، لتدخل بدورها في أزمة مشابهة.

اليونان وأزمة الديون

وتوضح حالة اليونان جليا كيف أن الأزمة المالية وما يوضع لها من خطط للإنقاذ الأوروبي والدولي تأتي بأزمات لاحقة فهذه الدولة التي انفجرت من خلالها أزمة منطقة اليورو تتلقى برنامجا إنقاذيا تقدر قيمته بنحو 240 مليار يورو بحلول العام المقبل، لكن ذلك لم يؤد إلى علاج فعال لركود اقتصادي تعيشه اليونان للعام السادس على التوالي.

ويعود استمرار تراجع الاقتصاد اليوناني إلى انتقاله من أزمة مالية إلى أزمة ديون باتت تهدد بإفلاس البلاد، خاصة مع تراجع معدل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تزيد على 20٪ في العام الماضي، وتوقع تراجعه بنسبة 5٪ إضافية خلال العام الحالي، وارتفاع معدل البطالة لأقصى معدلاته في ديسمبر الماضي ليبلغ 27,2٪، وذلك بالنظر إلى إجراءات التقشف الحادة التي تنفذها الحكومة كشرط لتدفق القروض الأوروبية والدولية.

ويمكن القول ان وضع كل من البرتغال وقبرص يشبه اليونان إلى حد بعيد، إذ تؤدي خطط الإنقاذ المالية، والتي هي حتمية في كل الأحوال، إلى تشوهات اقتصادية جديدة بسبب إجراءات التقشف وخفض الإنفاق العام ووقف التشغيل وتقليص أجور موظفي القطاع العام وتراجع القدرة التنافسية في ظل تعطل الإنتاج وإعادة هيكلة القطاع البنكي والمصرفي وفقدان الناس للثقة والائتمان في غالبية القطاعات الاقتصادية والتعاملات المصرفية.

التداعيات السياسية

ويبقى الأثر الأكبر في الرقابة المصرفية الحازمة وانتهاج سياسات التقشف وتقليص الإنفاق الحكومي في دول تعرف نمطا ما لدولة «الرفاه الاجتماعي» والحرية الاقتصادية، أنها تنعكس على الواقع السياسي الداخلي، فتظهر في شكل صراعات بين القيادة الحاكمة وأصحاب الشركات الكبرى والأثرياء ونقابات القطاع العام، وهو ما قد يقود إلى عدم الاستقرار السياسي الذي قد يحدث ان في قبرص أو البرتغال أو في إيطاليا وإسبانيا، وحتى في فرنسا، فالنزيف الاقتصادي وتخفيضات الإنفاق، مع تراجع الأداء الاقتصادي، قد يقود بوصلة التمرد الاجتماعي أو السياسي، كما يقول رئيس مركز أبحاث السياسات التقدمية، يانوس بابانتونيو، الذي تولى منصب وزير الاقتصاد والمالية اليونانية في الفترة من عام 1994 إلى عام 2001.

ويضرب بابانتونيو مثالا على ذلك بما تشهده اليونان من اضطرابات اجتماعية كبرى ستغير النمط الاجتماعي الذي كان سائدا قبل الأزمة، وكيف أن الأزمة نفسها انعكست على طريقة تشكيل الحكومة اليونانية لتلبي شروط منطقة اليورو، وكذلك بطريقة تغيير رئيس الوزراء الإيطالي السابق، سلفيو برلسكوني، وبما أظهرته الانتخابات الإيطالية الأخيرة من الغضب الشعبي المعارض لأجندة الإصلاح القائمة على سياسة التقشف التي تبنتها حكومة ماريو مونتي السابقة، بحيث لم تعرف إيطاليا بعد هذه الانتخابات حلا لأزمة تشكيل حكومة بديلة.